طبق الاصل

وعود التحالف والتكلفة الحقيقية لحرية الشعب العراقي

غلين رانغوالا

الأمن

ما وعدنا به هو (إن قوات التحالف ستجعل البلد آمناً، وستعمل مع الأمم المتحدة لمساعدة العراق في العودة للوقوف على إقدامه).

رسالة توني بلير إلى الشعب العراقي، ٨ نيسان ٢٠٠٣.

أما ما حدث: فهو أن قادة قوات التحالف تقر الآن بأن قطاعاً من سكان العراق قد انزجوا في إشعال تمرد ضدهم من بداية الاحتلال. وكان المعتقد به، في الأول، أن بالإمكان تحقيق الاستقرار بمجرد اعتقال قادة الجماعات شبه العسكرية المناوئة للتحالف في (عمليات تطهير).

ومهما كان الأمر، فمن ايلول ٢٠٠٣، بدأت سلطات الاحتلال تفكر بالعنف باعتباره تمرداً عريض القاعدة. ووضعت محاولة جديدة أقوى موضع التنفيذ لإلحاق الهزيمة به في تشرين الثاني، بناءاً على إصرار واشنطن، بهدف وقف التمرد قبل عام من الانتخابات الرئاسية الأمريكية. غير أن الوضع الأمني تدهور: وأصبح مقبولاً بوجه عام أن خطة تشرين الثاني كانت متفائلة للغاية.

لقد أظهر مسح لمعارض الجثث في أربع فقط من محافظات البلاد الثماني عشرة أن ٥٥٠٠ عراقي قد توفي وفاة عنيفة خلال الأشهر الاثني عشر الأولى من الاحتلال. ولا تتضمن المحافظات الممسوحة المنطقة الغربية من العراق، التي شهدت الكثير من القتال. وقد أصبحت مناطق القصف داخل البلدات العراقية المتململة سمة قياسية للقوات الأمريكية، في محاولة عقيمة على ما يبدو لقمع المقاومة.

فما الذي يحصل لاحقاً: يبقى الأمن المشكلة الأساس بالنسبة للتحالف، كما أظهرت تفجيرات يوم الثلاثاء (٢٢ / ٦) - التي قتلت مئة شخص.

الديمقراطية

ما وعدنا به: (إن العراقيين، وللمرة الأولى خلال عقود، سيختارون قريباً حكومتهم الممثلة لهم)

البيان المشترك لتوني بلير وجورج بوش، ٨ نيسان ٢٠٠٣.

أما ما حدث: فإن الخطط المرسومة لانتخابات وطنية في العراق سرعان ما نحيت جانباً بعد أن بدأ الاحتلال. ومنذ ذلك الحين، تذبذبت الخطط الهادفة لأول خطوة ديمقراطية بين صياغة دستور، من خلال عقد مؤتمرات حزبية محلية، وإنشاء لويا جيركا عراقية. ولم يوضع أي من هذه المقترحات موضع التطبيق حتى الآن. والنتيجة أن القليل من العراقيين يفهمون هذه الخطط، والأقل من هؤلاء لا يزالون يعتقدون بأن التحالف سيبقى أميناً لها.

والخطة الحالية، في الدستور المؤقت، هي عقد مؤتمر كبير من عراقيين مختارين في وقت قريب، لكن لا يعطى دور صنع القرار، مع مواصلة ذلك حتى الإنجاز بانتخابات فاصلة في كانون الثاني القادم، وقد اشار دبلوماسي بريطاني رفيع المستوى مؤخراً إلى هذه الانتخابات بما معناه أنها تشد إلى بعض، وذلك نتيجة للافتقار إلى التحضيرات المناسبة. أما الانتخابات الكاملة الأولى فمخطط لها أن تتم في كانون الأول ٢٠٠٥ - أي بعد بداية الاحتلال بثلاث سنوات تقريباً. وكانت هناك بعض مبادرات الديمقراطية المحلية، غير أن هذه قد أطلقت بطرق خاصة بشكل كبير، على أساس مبادرة مسؤولي التحالف في بلدات حسنة التقبل. ولم يكن بمقدور (معهد البحث المثلث)، الذي تعاقدت معه الولايات المتحدة لإدارة برنامج الدمقرطة، أن يتولى القيام بأية نشاطات في أربع من محافظات العراق المتأزمة، وفقاً لقوة المعارضة المحلية.

أما ما يأتي لاحقاً: فإن مسؤولين دوليين منشغلين بالعملية السياسية في العراق يقرون بأن خطط تعيين حكومة ديمقراطية قد تلاشت من جداول أعمالهم. وسيترك للحكومة المؤقتة أمر تقرير الدقة التي تحكم الوفاء بوقت إجراء الانتخابات: ويكتب رئيس الوزراء المؤقت، أياد علاوي، في (الاندبندنت)، إن نسخة العراق من الديمقراطية (ينبغي أن لا تكون صورة لنموذج مستورد من الولايات المتحدة، أو بريطانيا، أو في الواقع من أي بلد آخر).

القوات العسكرية

إن ما وعدنا به: (إنا سنساعدكم في إقامة حكومة تمثيلية ومسالة تحمي حقوق كل المواطنين. وعندئذ ستغادر قواتنا العسكرية).

رسالة جورج بوش إلى الشعب العراقي، ١٠ نيسان ٢٠٠٣.

وما حدث: هو أن القوة العسكرية المنظمة الرسمية الوحيدة في العراق هي قوة التحالف. فقد تم حل الجيش العراقي في شهر آيار ٢٠٠٣. وجعل هذا ٤٠٠,٠٠٠ شاب عاطلين عن العمل، وقد عنى ذلك أنه لم تعد هناك قوة عراقية يمكن استخدامها ضد المتمردين. كما أن هناك حوالي ٣٠ ميليشيا عراقية هامة داخل البلاد، وقد بدأ التحالف بتكوين جيش عراقي جديد. ولكن، وتحت إصرار وولتر سلوكومب، المسؤول الأمريكي الذي تولى حل الجيش القديم، فإن الجيش الجديد ممنوع قانوناً من العمل في المحافظة على الأمن الداخلي. وترك هذا الأمر، مكافحة التمرد لقوات التحالف، مما أدى إلى مستويات غير مقبولة سياسياً من الإصابات الأمريكية.

وتم أخيراً تكوين تشكيل عراقي جديد، وهو فيلق الدفاع المدني العراقي، الذي يمكن استخدامه ضد المتمردين. وبسبب النقص في المجندين، جرى الاعتماد بشدة على ميليشيات الأحزاب السياسية المؤيدة. وتقبل قادة التحالف حقيقة أن سلسلات القيادة القديمة لدى الميليشيات قد استوردت إلى داخل فيلق الدفاع المدني العراقي. وعندما حاول التحالف أستخدام القوة ضد المتمردين في الفلوجة في شهر نيسان، فإن الأحزاب السياسية التي جاء أعضاؤها بعدم المشاركة.

أما ما يأتي لاحقاً: فحتى تلك الأحزاب السياسية المتحالفة مع الولايات المتحدة قد دافعت بحرص عن قدرتها على إبقاء الميليشيات المسلحة غير الرسمية ومنعها من الاندماج تماماً داخل جيش وطني. وهي ستكون، باعتبارها جزءاً من الحكومة الجديدة، بوضع أفضل حتى للمحافظة على هذه القوات. ومن غير المحتمل أن تنجح محاولات حل هذه الميليشيات غير النظامية.

النفط

ما وعدنا به: (إن العراق، خلافاً لأفغانستان، بلد غني، في الواقع. ويمتلك موارد هائلة تعود للشعب العراقي. وهكذا فإن هناك مجموعة متنوعة من الوسائل التي تمكن العراق من تحمل الكثير من العبء لإعاد الإعمار).

السكرتير الصحفي للبيت الأبيض، اري فليشر، ١٨ شباط ٢٠٠٣.

وما حدث: أن تخصيصات ميزانية أمريكية ضخمة كانت ضرورية لتمويل الاحتلال: فقد قدر الإنفاق الأمريكي في العراق، للقوات والتنمية، بأكثر من ١٠٠ بليون دولار. وهذا جزئياً لأن الدخل الإجمالي من نفط العراق كان اصغر مما كان متوقعاً. وكانت الهجمات على أنابيب النفط تعرقل بين حين وآخر قدرة العراق على تصدير نفطه الخام، مع وجود ١٦,٠٠٠ من القوات التي تحمي بنية النفط التي أثبتت أنها عاجزة نسبياً.

فالعراق، باحتياطياته النفطية الثانية من حيث الحجم في العالم، أصبح مستورداً للنفط كي يستطيع سكانه تشغيل سياراتهم. وقد جرى انتقاد إدارة دخول النفط من قبل مفتشي الحسابات المفوضين من الأمم المتحدة على الافتقار إلى الشفافية: إذا أصبح من غير الواضح لأي شيء تستخدم هذه الدخول، وإذا ما كان الفساد موجوداً بهذا الحجم أو ذاك.

أما ما يأتي لاحقاً: طالما أن المتمردين يستمرون في استهداف التسهيلات النفطية، فإن العراق لن يكون قادراً على رفع تكاليف تنميته من دون مساعدة دولية. وسيسبب الافتقار إلى الشفافية ضرراً لإمكانيات نشوء استثمار أجنبي مطلوب جداً في قطاع النفط العراقي.

الكهرباء

ما وعدنا به: (إننا نتوقع إنتاج ما يكفي من الكهرباء جميع العراقيين على مدى ٢٤ ساعة يومياً - وهو أمر أساس لآمالهم في المستقبل).

بول بريمر، المدير الأمريكي في العراق، تشرين الأول ٢٠٠٣.

وما حدث: أن تجهيز الكهرباء في وسط العراق أصبح أسوأ بشكل مطرد منذ بداية السنة. فوفقاً للبناتاغون، إن سكان سبع من محافظات العراق الثماني عشرة تسلموا، منذ أوائل حزيران، أقل من ثماني ساعات من الكهرباء يومياً. وتستلم بغداد، بسكانها البالغ تعدادهم ربع سكان العراق، تستلم ١١ ساعة من الكهرباء في اليوم، وقد أصبح الوضع أفضل في الجنوب، حيث حصلت البصرة على الكهرباء على مدار الساعة لفترات من السنة. وكانت خطة التحالف تجديد محطات الطاقة في جنوبي العراق واستخدام القدرة الاحتياطية لتغذية الكهرباء شمالاً على طول الشبكة الشرقية. ولم تكن خطوط النقل وحدها قد هوجمت، بل أن توليد الكهرباء في المنطقة الوسطى يبلغ الآن نصف ما كان عليه قبل الحرب.

ويأتي لاحقاً: أن جهاز الكهرباء يبقى معرضاً لهجوم المتمردين المتطلعين إلى إحداث أقصى تأثير، واللصوص الذين يسرقون النحاس. ويمكن لاعتماد منطقة بغداد المتزايد على الجنوب من أجل الطاقة أن يسبب نزاعاً داخلياً بين المناطق في المستقبل.

الغذاء

ما وعدنا به: (العراق، اليوم، قد أفقر، فستون بالمئة من سكانه يعتمدون على المساعدة الغذائية. وآلاف الأطفال يموتون من دون ضرورة كل عام من نقص الغذاء والدواء).

توني بلير، إلى مجلس العموم، ١٨ آذار ٢٠٠٣.وما حدث: أن وعد السيد بلير المفهوم ضمنياً هو أن الأمور سوف تتحسن إذا ما أطيح صدام، ولكن بعد ١٥ شهراً من الاحتلال لم يتغير مستوى الاعتماد على حصص الغذاء. وقد أراد التحالف أن يعطي الأسر نقوداً بدلاً من الغذاء، غير إن بنية توزيع الحصص كانت تقريباً الطريقة الوحيدة لتوزيع الغذاء. ويضيع، في كل شهر، غذاء بقيمة سبعة ملايين دولار بسبب السرقة.

أما ما يأتي لاحقاً: فإن التحالف تفادى مشكلة الاعتماد على الحصص، تاركاً إياها للحكومة الجديدة. وقد ينجم عن ذلك اضطراب اجتماعي.

البحث عن أسلحة الدمار الشامل

ما وعدنا به: (إن لدينا فرقاً من الأشخاص.. مهمتهم إجراء مقابلات مع العلماء والخبراء الذين عملوا في مجال البرنامج العراقي لأسلحة الدمار الشامل.. ولا شك لدي البتة في أن الدليل على أسلحة الدمار الشامل العراقية سيكون هناك).

توني بلير، ٣١ أيار ٢٠٠٣.وما حدث: هو أن لا أسلحة الدمار الشامل - السبب المعلن للحرب - ولا برامج إنتاجها قد وجد من قبل المفتشين الذين قدمتهم الولايات المتحدة. وكنتيجة لذلك، وجد التحالف أن من الأصعب عليه تبرير وجوده في العراق للعالم وللشعب العراقي.أما ما يأتي لاحقاً: فإن مستقبل فرق التفتيش التي تقودها الولايات المتحدة أمر غير مؤكد. وتفويض مجلس الأمن الجديد لا يجيز وجودها المستمر. ويمكن لأي حكومة عراقية قادمة أن تقلص أو توقف نشاطاتها، الأمر الذي يعني أنه يمكن أن لا يكون هناك رأي نهائي بشأن أسلحة العراق للدمار الشامل.

ترجمة / عادل العامل

موقع الاصلاحيين في الخارطة السياسية الجديدة بإيران

محمد القزويني

المرحلة التي اعقبت الرئاسة الثانية للشيخ هاشمي الرفسنجاني تمتاز بخصوصيات تختلف فيها عن المراحل الأخرى التي سبقتها بعد انتصار الثورة الاسلامية في إيران، فقد وفرت فرصة الانفتاح الداخلي على الاتجاهات والافكار والسياسة التي لا تتقاطع مع مبادئ ومفاهيم النظام الاسلامي وليس لديها تناقض مع اصول وشرعية الجمهورية الاسلامية مع اختلاف في الايدلوجيات واسلوب العمل السياسي وتداول السلطة. ووفقاً لذلك فقد تهيأت الارضية والمناخ المناسب للفئات والجماعات التي انضوت تحت لواء الاصلاح والذي نادى به السيد محمد الخاتمي في حملته الانتخابية الاولى للاقتراع على رئاسة الجمهورية، وكان التغير الذي طرأ في مواقف النظام السياسي لم يسبق له مثيل، حيث اقر بمبدأ الولاءات المتعددة في اطار هوية واحدة الامر الذي سمح لاول مرة بعد تجربة الاعوام الاولى من الثورة، للاحزاب والفئات السياسية في المشاركة في العمل السياسي بعودة فاعلة ومؤثرة والانخراط في خصوصية النظام وفي قوى النظام الرئيسة الثلاث، أي السلطات التنفيذية والمقننة والقضائية، وتبني نظام الجمهورية الاسلامية لنظام التعددية السياسية والمشاركة الفئوية والحزبية الواسعة، وفقاً للمعايير الدولية المتبعة لادراة العملية الديمقراطية واللعبة السياسية، واستثناء الفئات والاحزاب التي انتهجت الإرهاب والعنف والتي فقدت مشروعيتها وضعفت قواعدها الشعبية ، وكذلك التشكلات السياسية التي لاتتبنى مشروعية النظام والذي يستند على مبدأ ولاية الفقيه.

وقد برزت بوادر مشجعة في الشارع الايراني منذ فوز وتولي الرئيس محمد خاتمي ارفع منصب تنفيذي في البلاد، وقد واجهت سياسة الرئيس محمد الخاتمي على النطاق الاقليمي والدولي ترحيبا كبيراً من قبل عدد في البلدان العربية والدول المجاورة والاخرى، كما حدث تطور في العلاقات الاوربية الإيرانية، فقد انتقلت العلاقات من مرحلة الركود والشكوك والانتقاد إلى مرحلة التعاون الايجابي وطرح الثقة النسبية وإزالة اسباب التوتر، كما عبرت معظم دول العالم على تفهمها لمشروع الرئيس الخاتمي الذي ينادي بالحوار الحضاري، كأساس للتغلب على النزاعات والخلافات الدولية. وحسب المعلومات الاستخبارية الدولية فان الكيان الصهيوني عبر عن استيائه من مشروع الرئيس الخاتمي والتفاهم الذي سيتوصل اليه بين إيران من جهة والغرب وكذلك بين الدول الاسلامية وذات التاريخ الحضاري العريق والغرب وبقية دول العالم.

اما الجبهة الداخلية فان التيار المحافظ بعد هزيمته في انتخابات الرئاسة التي حملت الخاتمي إلى هرم السلطة وكذلك ضعف الأداء في الانتخابات التشريعيه السادسة والتي ادت إلى اكتساح الاصلاحيين لمعظم مقاعد مجلس الشورى الاسلامي، أعاد تجميع صفوفه واجرى دراسة مستفيضة لمجمل تحركاته والاسباب التي حملته على التخلي عن مواقعه في الاجهزة والقوى الرئيسية، وتصاعدت على اثرها المواجهات والنزاعات والنقاش السياسي بين صفوف التيارين الاصلاحي والمحافظ والتي كان محورها في البدايه إدارة الدفة الاقتصادية للبلاد وتفاقم حدة البطالة وتصريحات من قبل عدد من المقربين من التيار الاصلاحي، وانتقلت حمى المواجهات إلى مختلف الاجهزة والقطاعات الحكومية والمنظمات الشعبية لكلا التيارين خصوصا في اعقاب موجة المظاهرات والاحتجاجات الطلابية الحاشدة والتي نظمها عدد من الواجهات الطلابية المؤتلفة مع الاصلاحيين في صيف عام ١٩٩٩ والتي اثارت قلق المؤسسة الدينية والتيار المحافظ والتي اعتبرها بمثابة تحد للنظام والشرعية، خصوصاً على ضوء مشاركة عناصر غوغائية من خارج المجموعة الطلابية، كما استغلت واشنطن والفئات الإيرانية المناوئة للنظام هذه الاحداث لاثارة اعمال الشغب تمهيداً لتقويض النظام والمساس بالأمن والاسقرار في البلاد.

حيث تفجرت تلك التظاهرات في الاحياء الطلابية المزدحمة في منطقة امير اباد في طهران اول الامر على اثر اغلاق صحيفة (سلام) التي يشرف عليها (موسوي خوئيني) ويرأس تحريرها (حسين عبدي) المقربة من مجمع رجال الدين المجاهدين- احد اكبر التجمعات ذات الصبغة الدينية والتي تشارك الاصلاحيين في الائتلاف، في الوقت الذي تصدى للمسيرات الاحتجاجية مجاميع من رجال الشرطة، وافراد مدنيين ينتمون إلى تشكيلات دينية متشددة أخرى موالية للنظام. الامر الذي جرت تلك المواجهات و الحوادث إلى انعكاسات عميقة سواء في عدد من الصحف والجرائد أو في المحافل السياسية الإيرانية من كلا الفريقين، وتمخضت عن اجراء محاكمات لعدد من المتورطين سواء من الطلاب أو من عدد من العناصر التي شاركت في اعمال الشغب لاحقاً من خارج الاطار الجامعي، وشملت محاكمات للذين مارسوا الخشونة وتدمير مرافق الدولة، وادى إلى اقصاء وانزال العقوبة بعدد من كبار رجال الشرطة وعدد اخر من الطلاب وغيرهم من الذين ثبت مشاركتهم في اعمال الشغب.

وقد تفاقمت حدة التوتر بين التيارين على الرغم من المصالحة والتهدئة لاسيما بين الرموز والنخب من الطرفين، الا ان الاجواء تلبدت بعد ثبوت تخلف (امين عاصمة طهران)-غلام رضا كرباسجي-احد الموالين للاصلاحيين وينتمي إلى حزب كوادر ا لبناء. حديث التاسيس، لسوء استغلاله اموال الدولة، واستغلاله الاموال العامة لدعم مرشح الاصلاحيين في انتخابات الرئاسة، وقد فرضت التصريحات والانتقادات التي صدرت من بعض النخب الاصلاحية ورؤساء الصحف للمؤسسة الدينية ولبعض الاعراف والمفاهيم التي اتبعت في اعقاب نجاح الثورة الإيرانية، إلى استياء تلك المؤسسة وعدد من رموز النظام، مما عرض احد منظري الاصلاحيين ومساعد الأمين العام لحزب المشاركة (سعيد حجاريان) لمحاولة اغتيال التي اسفرت عن اصابته بجروح بالغة، وقد اضطر الرئيس الخاتمي إلى اقالة وزير الداخلية (الشيخ عبد الله نورس)، الذي يتم تعقيبة قانونياً أيضاً واودع السجن نتيجة لدفاعه عن امين العاصمة الذي ثبت تخلفة قضائياً وملابسات حوادث اصفهان، وقد اغلقت عدد من الجرائد والصحف الاصلاحية واعتقل عدد من مسؤوليها وكتابها وفقاً لاحكام قضائية ثبت تورطهم بتلفيق بعض المعلومات واثارة الراي العام مثل (شمس الواعظي) و(باقي) وغيرهم.

في حين تم اعتقال عدد من الصحفيين والكتاب لمشاركتهم في مؤتمر برلين الذي نظمته القوى الإيرانية المناهضة للنظام وحزب الخضر الالماني بهدف تكريس الانقسامات داخل النظام، وتم ملاحقة المشاركين قضائياً من ضمنهم (اكبر كنجي) احد كتاب الاصلاحيين الذي هاجم في خطاب له وفي تصريحات أخرى عدداً من مسؤولي النظام. واعتقل عدد اخر منهم وبُرِّئت ساحة آخرين .

وقد تركزت الاتهامات التي صدرت عن المحاكم والسلطة القضائية لمجموعة من أصحاب ومدراء الصحف بنشر الاكاذيب وعدم التدقيق بالمعلومات المنشورة واهانة عدد من المسؤولين ومحاولة أثارة الراي العام، وتكريس حالة من الفوضى بين صفوف الشرائح الاجتماعية ومحاربة المقدسات الدينية.

والتحريض على العنف، وتحت طائلة الضغوط والانتقادات خصوصا في المؤسسة الدينية وعدد من التيار المحافظ أقال الرئيس الخاتمي، وزير الثقافة والارشاد السابق (الدكتور عطا الله مهاجراني) تفادياً لاتساع الازمة الناشبة في المحافل الدينية والسياسية الإيرانية.

وقد اثارت كلمات وتصريحات (هاشم اقاجري) العضو البارز في احد التشكيلات المؤلفة مع الاصلاحيين موجة من السخط العارم بين صفوف رجال الدين والفئات السياسية المقربة من المؤسسة الدينية، واعداد غفيرة من الشعب الايراني، وقد تم تقديمه للمحاكمة لمهاجمة النبي محمد (ص) والاسس الدينية، وقد اصدرت احدى المحاكم قراراً بإعدامه، الا انه ونتيجة لتدخل مرشد الثورة الامام الخامنئي، تم تخفيف محكوميته.

ومن ضمن ضحايا النزاع السياسي الحزبي (مصطفى تاج زاده)، احد الاعضاء البارزين في حزب المشاركة الذي يشرف عليه شقيق الرئيس الخاتمي (محمد رضا خاتمي) والذي كان يحتل منصب وكيل وزير الداخلية للشؤون السياسية، وقد اقيل من منصبه، بعدما واجه شكاوى عديدة من جهات مختلفة ابرزها قضية التخلف والانحياز في الانتخابات التشريعية الماضية لمرشحين محددين، وقد قضت المحكمة بفصله من عمله الحكومي لعدة سنوات.وقد شاءت الاقدار وطالع النحس ان يلازم الاصلاحيين في الانتخابات التشريعية الأخيرة التي جرت في إيران قبل عدة اشهر، ان ترفض لجان المراقبة التابعة لمجلس صيانة الدستور اهلية عدد كبير من رموزهم وانصارهم كما شملت تلك الاقصاءات التيار المحافظ أيضاً، وذلك لتخلفات قانونية وعرضية، في الوقت الذي مني المشاركون منهم في الانتخابات بهزيمة كبيرة، وكانت الحيرة والذهول يسيطران على قواعدهم ومؤيديهم عندما فقدوا كافة المقاعد المخصصة لطهران وضواحيها ذات الأهمية، ولم يتبقى من مرشحيهم سوى عدد قليل فاز بعدد من الدوائر الانتخابية في بعض المدن الإيرانية، على الرغم من مشاركة حوالي ٢٠-٢٥٪، من المرشحين المؤهلين من الاصلاحيين في الانتخابات التشريعية السابعة، ولم يشكل الاصلاحيين سوى اهلية نسبية في البرلمان الايراني الجديد.اتسمت العملية الديمقراطية في إيران بنوع من الوعي والنضوج المطلوب، وتميزت بشئ من الاتفاق الضمني بين الفئات السياسية المختلفة على عدد من الثوابت منها المحافظة على الهدوء وصيانة شعيرة الوحدة الوطنية وعدم الانجراف وراء الدعايات والنماذج الخارجية وتقليدها، فلم يشاهد ما يعكر صفو الأمن والاستقرار على الرغم من مصيرية العملية الانتخابية للتيارين الرئيسين، كما لم تطرأ حالة من المواجهة والانفعال ولم تسجل حوادث عنف واغتيالات، شبيهه لما حدث في عدد من دول العالم، خاصة بعد اختلال التوازن في المعادلة السياسية في البلاد ورجحان كفة أحد التيارات السياسية دون غيرها، وفي الحقيقة لم يتجه التيار الاصلاحي إلى تبني اسلوب المقاطعة أو الانسحاب من الحياة السياسية والاجتماعية مع بقاء الرئيس الخاتمي على هرم السلطة حيث لايزال عدد من الاصلاحيين يتمتعون بمراكز أخرى هامة في البلاد، والذي يعني ان الاصلاحيين بتنوع مشاريعهم قرروا مواصلة المسيرة والبقاء في السلطة والمشاركة في الحكم.

الملك فهد : لن نسمح لمجموعة منحرفة أن تنال من امن هذا البلد

في الوقت الذي أعلن فيه تنظيم القاعدة ان (الجهاد) سوف يستمر في المملكة العربية السعودية وذلك في العشرين من حزيران بعد موت احد زعمائه عبد العزيز المقرن، الزعيم المفترض لهذه الشبكة داخل شبه الجزيرة وثلاثة من رجاله اعلن الملك فهد في اليوم نفسه أن بلاده سوف تتغلب على الارهاب.وفي خطابه السنوي إلى المجلس الاستشاري اكد عاهل المملكة السعودية على أن السلطات السعودية لن تسمح (لمجموعة مخربة تقودها عقلية منحرفة أن تنال من أمن هذا البلد أو أن تزعزع الاستقرار فيه.) واضاف أن التماسك الكبير والعميق بين القيادة السياسية والشعب ويقظة قوات الامن وجهود الجميع الشجاعة لحفظ أمن هذا البلد سوف تمنعهم من بلوغ اهدافهم.وجاء تصريح الملك فهد هذا بعد مقتل الرهينة الاميركي بول جونسن الذي تم ذبحه وتقطيعه في الثامن عشر من حزيران الماضي والذي أفضى في اليوم نفسه إلى موت عبد العزيز المقرن، الذي قتلته قوات النظام مع ثلاثة من الكوماندوز. وهو ما وصفته الرياض بـ(الضربة الكبرى) لشبكة اسامة بن لادن.وفي اثناء الاشتباك قتل احد رجال قوات النظام واشارت السلطات السعودية إلى أنها القت القبض على اثني عشر شخصاً مشتبه في انهم ارهابيون، ولم يتم العثور على جثة المهندس الاميركي. واكدت المنظمة الارهابية في مذكرة نشرت على موقع اسلامي للانترنيت عن موت القائد الذي سقط إلى جانب كل من فيصل بن عبد الرحمن الدخيل وابراهيم بن عبد الله الدريهم وتركي بن فهيد المطيري في كمين، واشارت المذكرة إلى أن موته سوف يعمل على تعزيز المقاتلين وتصميمهم على طريق (الجهاد). هذا ويعتبر الاشخاص الثلاثة الذين لقوا حتفهم مسؤولين عن سلسلة من الهجمات شنت على المملكة في الشهور الماضية، ومن بين الاشخاص الذين تم استدعاؤهم ظهر ايضاً احد القائمين بالمحاولة ضد السفينة الحربية الروسية (كول) في اليمن في تشرين الاول اكتوبر عام (٢٠٠٠)هذا وظهر اسم عبد العزيز المقرن على قائمة الاشخاص الستة والعشرين المطلوبين في المملكة العربية السعودية، من بينهم (١٦) لا يزالون يمارسون أنشطتهم الارهابية، وظلت الاسئلة مطروحة حول الظروف التي قامت خلالها قوات الشرطة باستهداف وقتل الاشخاص الاربعة الذين قاموا بخطف وقتل الرهينة الاميركي. واستمرت الاستجوابات حتى بعد مقتل بول جونسن حول الظروف التي استطاع خلالها الاعضاء الثلاثة في الكومندو الذين قاموا بعدة محاولات واحتجاز الرهائن الـ ٢٩ في ٣٠ ايار في الخبر السعودية الذين لقي ٢٢ منهم حتفهم منهم خمسة من الغربيين. استطاعوا الهرب، وفي حديث إلى صحيفة لوفيغارو في الاسبوع الماضي، قال وزير الداخلية انه كان من المفضل أن نختار انقاذ حياة الرهائن وترك القاء القبض على الفاعلين لما بعد ذلك، ودعا الامير عبد الله بن عبد العزيز الذين يدير المملكة بسبب ضعف الحالة الصحية للملك فهد، دعا جميع المتطرفين إلى العودة إلى الطريق المستقيم تحت التهديد بتلقي نفس المصير الذي لقيه عبد العزيز المقرن أو اسوأ منه.

ترجمة زينب محمد

عن لوموند